

اصطلاحات الأصول

[95] وارادته ويطلق عليه القبح الفاعلى، وعلى الثانى يكون من اجل سوء عمله الخارجى ويطلق عليه القبح الفعلى، وفى استلزام القبح العقلى فعليا كان أو فاعليا للحرمة الشرعية كلام سيجئ التعرض له. تنبيهان: الاول: يقع الكلام تارة فى قبح التجزى عقلا واخرى فى حرمة شرعا وثالثة فى سببته لاستحقاق العقوبة، وعلى التقادير اما ان نقول بانطباق عنوان التجزى على القصد والارادة واما بانطباقه على الفعل المتجرى به. وحينئذ نقول ان للاصوليين ههنا اقوالا: منها: القول بانطباق عنوان التجزى على الارادة وسببته لاستحقاق العقاب مع عدم قبحه عقلا وعدم حرمة شرعا، وهذا هو مختار صاحب الكفاية (ره) على ما يظهر من كلامه فذهب إلى ان الارادة المستتبعة لفعل ما يعتقد كونه معصية لا تكون قبيحا عقلا ولا حراما شرعا، فانهما من عوارض الامر الاختيارى والارادة ليست اختيارية، والاستحقاق معلول للبعد عن المولى الحاصل بتلك الارادة. واما الفعل الخارجى كشرب الماء المقطوع بخمريته فهو باق على ما هو عليه من الاحوال والاحكام ولم ينطبق عليه عنوان يجعله قبيحا أو حراما. ومنها: القول بانطباقه على الارادة وقبحه عقلا مع عدم حرمة وعدم العقاب عليه شرعا وذلك لاجل ان النية والقبح الفاعلى لا تكون حراما ولا توجب استحقاق العقاب ; وان كان قبيحا عقلا، والملازمة بين القبح العقلى والحرمة الشرعية على القول بها انما هي فى القبح الفعلى الذى هو مجرى قاعدة الملازمة لا الفاعلى كما فيما نحن فيه، وهذا ايضا مع بقاء الفعل المتجرى به على ما هو عليه وعدم انطباق عنوان عليه يغيره وهذا هو مختار الشيخ (ره) فى رسائله. ومنها: القول بانطباق التجزى على الفعل الخارجى وقبحه عقلا وسببته لاستحقاق العقاب مع عدم حرمة شرعا فان القبح والاستحقاق العقليين لا يستلزمان